



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
وزارة الوظيفة العمومية  
وتحديث الإدارة

## كلمة السيد الوزير

بمناسبة اليوم التعاقدى حول تنفيذ  
الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الرباط، 03 ماي 2016

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على أشرف المرسلين

السيد رئيس الحكومة المحترم  
السادة الوزراء  
السادة السفراء  
السادة ممثلي المنظمات الدولية  
السيدة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب  
السادة ممثلي القطاعات الوزارية  
السادة ممثلي المجتمع المدني

يشرفني ويسعدني أن نجتمع اليوم، في إطار هذا اللقاء التعاقدى، من أجل إعطاء الانطلاقة الرسمية، برئاسة السيد رئيس الحكومة، لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والذي سيشهد، كذلك، توقيع اتفاقات بين مجموعة من القطاعات والهيئات.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أشكركم السيد رئيس الحكومة، على دعمكم ومواكبتكم لنا طيلة مراحل إنجاز هذه الاستراتيجية، كما لا يفوتني أيضا أن أنوه بانخراط كافة الشركاء، الذين ساهموا في إعداد هذا المشروع الوطني الهام، من قطاعات وزارية وهيئات الحكامة وقطاع خاص ومجتمع مدني.

لقد تم إعداد هذه الاستراتيجية في إطار سياق عام وطني مساعد، ساهمت في بلورته التوجيهات الملكية السامية، ومقتضيات الدستور، والالتزامات الحكومية والدولية، كما يتميز هذا السياق بتحقيق مكتسبات هامة، خصوصا منذ سنة 2011، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تنامي الوعي بضرورة محاربة الفساد كمطلب اجتماعي، يتقاسمه الجميع، رسميا وشعبيا.

ولعلم الحضور الكرام، فإن هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها هي ثمرة مقارنة تشاركية، جمعت ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وهيئات الحكامة والمجتمع المدني، وقد تم استنهاضها من دراسة عميقة، أخذت بعين الاعتبار : تقييم البرامج السابقة، ودراسة مقارنة ل 11 تجربة دولية، والاطلاع على مجموعة من التقارير الدولية والوطنية، تم في ضوئها استنتاج مجموعة من الخلاصات، حيث تم، من بينها، انتقاء ما يتوافق والخصوصية المغربية.

واقناعا من الجميع بأنه لا يمكن الاستفادة من هذه المكتسبات المحققة على الوجه الأمثل، كما لا تستقيم أية سياسة عمومية، إلا بتوفير بيئة تستجيب لشروط الشفافية والنزاهة، يقوم فيها القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام بدور الشريك الفعال، عبر اعتماد سياسة واضحة ومندمجة لمكافحة كل أشكال الفساد، كما حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صادق عليها المغرب في سنة 2007.

وقد يأخذ الفساد أشكالا وتجليات متعددة، هي المعروضة أمامكم، من قبيل : الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، واستغلال تسريب المعلومة الاقتصادية، والوساطة، والمحسوبية، والابتزاز، وتبديد الممتلكات، والغدر، وتنازع المصالح، والمحاباة، علما بأن التشريع الجنائي المغربي لم يجرم سوى الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والغدر، كما أن مشروع إصلاح المنظومة الجنائية، قد وسع مفهوم الفساد ليشمل تجريم الوساطة، والإثراء غير المشروع، وتضارب المصالح.

**السيد رئيس الحكومة**

**حضرات السيدات والسادة**

يتبين، من خلال التشخيص الذي تم القيام به في هذا الإطار، أنه على الرغم من الجهود المتراكمة والمبادرات السابقة

في هذا المجال، والتي حققت عدة مكتسبات قانونية ومؤسسية وإجرائية، لا زال هناك ضعف في النتائج المحققة.

فحسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015-2016، يتبين أن من بين العوامل المعيقة للاستثمار، يأتي الفساد في المرتبة الثالثة بعد البيروقراطية وصعوبة التمويل.

ويحتل الفساد المرتبة الأولى في انشغالات المواطنين بعد الحاجيات الضرورية لعيش المواطن (بعد التشغيل والصحة والتعليم والسكن)، حسب الدراسة التي قامت بها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة حول الفساد سنة 2014.

أما على المستوى القطاعي، فيستنتج من خلال الباروميتر الدولي للفساد وتقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، أن قطاعات الصحة والأمن والعدل والجماعات الترابية، تأتي في مقدمة الإدارات الأكثر تعرضا للفساد، وهي القطاعات التي منحت لها أهمية خاصة في هذه الاستراتيجية، تبعا لتعليماتكم السيد رئيس الحكومة.

فمن خلال مقارنة هذه المعطيات مع المجهودات المبذولة سابقا، توطدت القناة على ضرورة اعتماد مقاربة جديدة لمعالجة هذه الظاهرة، تتجاوز هفوات الماضي وتنبني على رؤية موحدة بأهداف واضحة قابلة للقياس، تركز الالتقائية بين البرامج والمبادرات، وتجمع بين القانوني والإجرائي، وبين الزجري والوقائي والتوعوي والتربوي، وتنفذ في إطار خطة موحدة مندمجة.

كما تركز هذه المقاربة على آلية للحكمة لتتبع إنجاز وتقييم البرامج وفق مؤشرات موضوعية لقياس الأداء، تتوافق مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد بتكريسها البعد الاستراتيجي تنبني على إرادة سياسية، وتضمن النجاح والاستمرارية، وهي المبادئ التي شكلت الخيط الناظم للاستراتيجية التي نجتمع اليوم بشأنها.

حددت لهذه الاستراتيجية:

❖ رؤية موحدة، تتمثل في " توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025".

❖ هدفين أساسيين، هما تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، وتعزيز ثقة المجتمع الدولي.

❖ ثلاث قيم تمكن من ضمان ائتلاف وطني لمواجهة آفة الفساد كمدخل أساسي في أي استراتيجية لمحاربة الفساد،

❖ أربع مرجعيات: التوجيهات الملكية والمبادئ الدستورية والبرنامج الحكومي والمرجعية الدولية،

❖ خمسة مبادئ كفيلة بإنجاح هذه الاستراتيجية:

■ الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالملاءمة مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد،

■ الانخراط لضمان الالتزام والمشاركة المستمرة،

■ الاهتمام بالمشاكل البنوية وتغيير سلوكيات الأفراد،

■ التنفيذ باعتماد برامج واضحة وقابلة للقياس،

■ الاستمرارية بتعبئة الموارد البشرية والمالية الضرورية.

❖ خمس ركائز : ثلاث منها تهتم الأنظمة، وتخص المؤسسات

والقوانين والمساطر والإجراءات، ويتعلق الأمر بركيزة الحكامة

وركيزة الوقاية وركيزة الزجر. واثنان منهما تتعلقان بسلوكيات

الأفراد وتهمان ركيزة التواصل والتوعية وركيزة التربية

والتكوين. وهي ركائز تتوحد حولها التجارب الدولية الناجحة.

❖ ستة عشر (16) محورا استراتيجيا،

❖ عشرة برامج تضمنت مختلف المشاريع والاجراءات.

وقد تمت المصادقة على هذه الاستراتيجية في 28 دجنبر 2015

بحضور السادة الوزراء ورؤساء الهيئات التي أشرفت على اعدادها.

ولتحقيق الأهداف المتوخاة، تم تحديد 239 مشروعاً موزعة على عشرة برامج، وفق منهجية مبنية على تحليل المخاطر (Cartographie des risques)، أخذاً بعين الاعتبار توجيهاتكم، السيد رئيس الحكومة، بإعطاء الأولوية للمجالات الأكثر عرضة للفساد والتركيز على الإجراءات العملية وذات التأثير المباشر على الفساد، ترجمت هذه المشاريع في إطار اتفاقات سيتم التوقيع عليها أمامكم بعد قليل.

ولقياس مدى تحقيق الاستراتيجية لأهدافها، سنستند إلى مجموعة من المؤشرات الوطنية والدولية. وفي هذا الصدد، تهدف الاستراتيجية من خلال المشاريع والإجراءات المبرمجة تحسين هذه المؤشرات التالية:

#### ❖ المؤشر العالمي لإدراك الفساد

Indice de perception de la corruption de Transparency International الذي نأمل أن ينتقل من النقطة العددية 36/100 إلى 60/100 في أفق 2025؛

❖ مؤشر مناخ الأعمال (Doing Business) الذي نأمل أن نرتقي به ب 20 رتبة (الرتبة 185/75 حالياً)؛

❖ مؤشر التنافسية العالمي (forum economic world) الذي نأمل أن نرتقي به ب 25 رتبة (الرتبة 140/72 حالياً).

هذا وقد تم تحديد البرامج السالفة الذكر لضمان الالتقائية، سيتولى تنسيق تنزيل مشاريعها بعض القطاعات الوزارية والهيئات المعنية ويتعلق الأمر ب:

- ❖ برنامج تحسين خدمة المواطن ينسقه السيد وزير الداخلية.
- ❖ برنامج الإدارة الالكترونية ينسقه السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.
- ❖ برنامج الأخلاقيات وبرنامج الشفافية والوصول إلى المعلومات ينسقهما السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

- ❖ برنامج الطلبات العمومية وبرنامج الرقابة والمساءلة ينسقهما السيد وزير الاقتصاد والمالية.
- ❖ برنامج تقوية المتابعة والزجر ينسقه السيد وزير العدل والحريات.
- ❖ برنامج نزاهة القطاع الخاص تنسقه السيدة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
- ❖ برنامج التواصل والتحسيس ينسقه السيد وزير الاتصال.
- ❖ برنامج التربية والتكوين ينسقه السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

سيتم تنفيذ الاستراتيجية، على مدى عشر سنوات موزعة على ثلاثة مراحل (2016-2017) (2017-2020) (2020-2025)، وسيتم عند انتهاء كل مرحلة إجراء تقييم حول مستوى تقدم إنجاز المشاريع المبرمجة وتحقيق النتائج المسطرة بناء على مؤشرات للقياس حددتها الاستراتيجية.

وللإشارة فقد شرعت القطاعات والهيئات المعنية في تنزيل بعض المشاريع المبرمجة في المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية.

## حضرات السيدات والسادة

انطلاقاً من كون محاربة الفساد ليست شأنًا حكومياً فقط بل تتطلب انخراط جميع مكونات المجتمع لضمان ائتلاف وطني ضد هذه الآفة، واقتناعاً بكون هذه الاستراتيجية ليست تصريح نوايا، وعلى أنها خطة عمل تستهدف غايات واضحة وفق جدولة زمنية محددة، فقد تم إحداث نظام للحكمة من أجل الإشراف على قيادتها يتمثل في إحداث اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد.

يترأس هذه اللجنة السيد رئيس الحكومة وتجمع ما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وبعض الهيئات، سيتم تأسيسها بمرسوم سيحال قريباً على مسطرة المصادقة.

وستشرف هذه اللجنة على تتبع تنفيذ هذه الاستراتيجية وفق الرؤية المحددة، وضمان تجانس ونجاعة وفعالية الاجراءات المحددة في البرامج، والقيام بالتحكيمات اللازمة بين مختلف الأطراف المعنية.

ولتوخي النجاعة والاستمرارية في تنفيذ المشاريع فقد تم اعتماد نظام التعاقد ما بين منسقي البرامج ورؤساء الإدارات المعنية حيث سيتم بعد قليل التوقيع على عشر اتفاقات.

وقد عهد إلى منسقي البرامج بما يلي:

- ❖ ضمان التنسيق والملاءمة بين التوجهات الاستراتيجية.
- ❖ السهر على وضع وتتبع خطة العمل.
- ❖ تتبع إنجاز المشاريع المدرجة في البرنامج.
- ❖ رفع تقارير دورية حول تتبع تنفيذ المشاريع إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

وللقيام بعملية الرصد العملي والشامل للاستراتيجية والدعم المنهجي واللوجستيكي تم إحداث كتابة دائمة لمواكبة القطاعات والهيئات.

أما على المستوى القطاعي فسيتم تعيين مخاطب رسمي للقطاع للإشراف على قيادة تنفيذ المشاريع.

وسيتم اجراء تقييم دوري ومستمر لمختلف مراحل التنفيذ واعداد تقارير في الموضوع تعرض على اللجنة الوطنية.

### حضرات السيدات والسادة

باجتماعنا هذا ندشن اليوم لمرحلة جديدة في مسلسل إعداد هذه الاستراتيجية، مما يقتضي التقيد بمنهجية تشاركية مضبوطة لقيادتها، خاصة وأننا أصبحنا ملزمين بتحقيق أهدافها، وهو التزام له أبعاده ليس فقط على الصعيد الوطني وإنما أيضا على الصعيد الدولي.



إن الغاية من هذا الاجتماع هو **أولا** إعطاء انطلاقة في مستوى الجهود الذي بذل من أجل إعداد هذه الاستراتيجية، باعتبارها الأولى من نوعها في بلادنا، **وثانيا** إعطاء الانطلاقة لاستنهاض ائتلاف وطني ضد الفساد نواته القطاعات والهيئات الحاضرة، معنا سيتم توسيعه مع الزمن ليضم كافة مكونات أخرى من المجتمع، **وثالثا** خلق عرف سيتم تكريسه كل سنة بحيث ستكون الاجتماعات المقبلة محطة لتقييم الحصيلة ومستوى نجاعة الاستراتيجية.

**السيد رئيس الحكومة**

**السادة الوزراء**

**حضرات السيدات والسادة**

سيتم خلال هذا اللقاء وكما سبق ذكره، التوقيع على عشرة اتفاقات من طرف القطاعات حسب كل برنامج، تكريسا للبعد التعاقدى الذي جاءت به الاستراتيجية، وتقديم رسالة واضحة على أن الاستراتيجية التزام تعبر الحكومة من خلاله على إرادتها في مكافحة هذا الداء، وضمان ديمومة هذه المكافحة.

وقفنا الله جميعا، لما فيه خير هذا البلد الأمين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**